

لقاء العدد

مع معالي رئيس ديوان المظالم المكلف

فضيلة الشيخ / منصور بن حمد المالك

أعد الحوار: محمد بن راشد الديان

ضيفنا في هذا العدد أحد أعمدة القضاء في بلدنا، وشخصية بارزة في هذا المجال، تدرج في السلك القضائي الذي التحق به منذ ٤٠ عاماً حتى وصل قمة الهرم في مرفق قضائي مهم في بلادنا، أحب العلم وطلبه منذ نعومة أظفاره على مشايخ بلدته، حفظ القرآن الكريم وعمره تسع سنين، حاورناه ووجدنا عنده ثروة علمية وإدارية ثرة، خبير في مجاله، عميق في فكره، يتطلع إلى مستقبل أفضل لدور ديوان المظالم في خدمة الدين والمجتمع. كان هذا اللقاء مع معالي رئيس ديوان المظالم المكلف فضيلة الشيخ منصور بن حمد المالك.

* حدثونا عن نشأتكم ومراحل طلبكم
- الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وبعد:

فأولاً: أرحب بكم وبمجلة العدل، وأشكر لوزارة العدل، كما يشكر لها الجميع إصدارها لهذه المجلة القضائية المتخصصة، والتي - بحمد الله - سعت وتسعى إلى نشر البحوث والدراسات في ميدان الفقه والقضاء في المملكة، وفي هذا - بإذن الله - سد لحاجات القضاة والباحثين وعمامة المسلمين، وفيه تنشيط للاجتهاد الفقهي ونشر لعلوم الشريعة وفقه علماء الأمة، وندعو الله تعالى لهذه المجلة وللقائمين عليها بتحقيق الغاية في نشر أفضية المسلمين وأحكام شريعة الله التي قامت وتقوم عليها هذه الدولة المباركة.

أما عن سؤالكم، فقد ولدت في مدينة الرس عام ١٣٥٠هـ، ومن نعمة الله تعالى عليّ وكرمه أنني نشأت في كنف والدي - رحمه الله - وهو من أعيان أهل الرس وأثريائهم، وكان محباً للخير وأهله ولولادة الأمر والعلماء، ونظراً لما يتمتع به الوالد - رحمه الله - من بُعد نظر وإدراك لأهمية العلم خصص لي معلماً يعلمني القرآن، فختمت القرآن - بفضل الله - وعمري تسع سنوات (على يد الشيخ محمد بن عبدالرحمن البطي - رحمه الله -)، وواصلت التعلم في مدرسة الكتاتيب التي كانت بجوار منزل الوالد، حيث قرأت فيها على الشيخ ناصر السالم الضويان والشيخ محمد الإبراهيم الخربوش والشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن البطي - رحمهم الله -، وفي عام ١٣٦١هـ أرسلني الوالد - رحمه الله - إلى أحد الأقارب بالرياض والخرج للاستزادة من التعلم، وعندما سعى الوالد - رحمه الله - مع الأهالي في فتح مدرسة ابتدائية في الرس وتم افتتاحها عام ١٣٦٣هـ، عدت والتحقت بالمدرسة وتخرجت مع الدرجة الأولى منها عام ١٣٦٧هـ، كما طلبت العلم على عدد من علماء الرس وقضاتها وهم: الشيخ محمد بن رشيد والشيخ صالح الطاسان والشيخ محمد الخزيم والشيخ صالح الجارد - رحمهم الله -، ولما انتقلت إلى الرياض واصلت طلب العلم على سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ والشيخ عبداللطيف بن إبراهيم آل الشيخ - رحمهما الله -، وفي عام ١٣٧٢هـ واصلت الدراسة في المعهد العلمي في الرياض عندما تم افتتاحه، وتخرجت منه، وواصلت الدراسة في كلية العلوم الشرعية وحصلت على

الشهادة العلمية فيها عام ١٣٧٩هـ، وقد قمت بالتدريس في المعهد العلمي في كل من الجامعة والرياض، وفي عام ١٣٨١هـ انتقلت إلى ديوان المظالم، وتدرجت في المراتب القضائية وفي عام ١٣٩٦هـ تم تعييني نائباً لرئيس ديوان المظالم، واستمر شغلي لهذا العمل طيلة السنوات الماضية بدرجة رئيس هيئة تمييز إضافة إلى رئاسة هيئة تدقيق القضايا ونائباً لرئيس هيئة التدقيق بمجموعة وعضواً في لجنة الشؤون الإدارية وهي أعلى لجنة في الديوان وتختص بشؤون أعضاء السلك القضائي في الديوان، وشاركت في عدد من المؤتمرات الإسلامية واللجان، ومؤخراً صدر الأمر الملكي الكريم بتكليفي بالقيام بأعمال رئيس ديوان المظالم، ومن درس عليّ خاصة في المعاهد معالي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومعالي الدكتور محمد الأحمد الرشيد وزير المعارف والشيخ محمد الدريعي الأستاذ بجامعة الإمام وغيرهم.

*** مجلة العدل تهنئكم على ثقة ولاية الأمر وتكليفيكم بالقيام بأعمال رئيس ديوان المظالم، فا الذي يمكن في رؤيتكم إضافته؟**

- لولاية الأمر مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان ووافر الاحترام وخالص الدعاء على هذه الثقة الغالية التي أعتز بها، وأسأل الله عز وجل أن أكون عند حسن ظن ولاة الأمر وفقهم الله.

كما أسأل الله جل وعلا العون والتوفيق وأن يعيننا سبحانه على ما فيه صلاح ديننا ودينانا وخير أمتنا وبلادنا.

وقضاء ديوان المظالم بكافة اختصاصاته يجب ألا يتوقف التطوير فيه عند حد، فالسعي دائماً وأبداً للأحسن والأفضل غاية لا تتوقف، سواء فيما يتعلق بأعضاء الديوان من حيث استزادتهم من العلوم الشرعية والدراسات في مجال القضاء إضافة إلى إمامهم بما استجد من معاملات وواقعات وتنظيمات وتعاقبات أو فيما يتعلق بتطوير الديوان وتنظيمه، فالقضاء لا بد له من فقه في الواقع وفقه في أدلة الأحكام، كما أن من أوجه التطوير تحسين أداء الموظفين المساعدين وتهيئة المكان المناسب والخدمات اللازمة وغير ذلك، كما ذكرت لكم لست جديداً على الديوان والعاملين فيه، فقد عملت نائباً لرئيس الديوان منذ عام ١٣٩٦هـ ولدينا تصور كامل ودقيق عما يحتاجه الديوان وما يلزم له،

ونحن ساعون في تحصيل ذلك وتحقيقه ،
 وولاية الأمر - حفظهم الله - حريصون كل
 الحرص على تحقيق كل ما من شأنه رفع مكانة
 القضاء والقضاة ، وإقامة الحق والعدل على
 خير وجه ؛ وعلى أفضل الأسس ؛ وعلى نحو
 مشرف للقضاء والقضاة في هذه البلاد بإذن
 الله تعالى .

* نود تزويد القارئ بنبذة عن الهيكل الإداري للديوان ودرجات التقاضي به وأهم اختصاصاته؟

- نص نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم
 الملكي الكريم رقم م / ٥١ وتاريخ ١٧ / ٧ /
 ١٤٠٢ هـ على أن ديوان المظالم هيئة قضاء
 إداري مستقلة مرتبط مباشرة بجلالة الملك ،
 ويتألف الديوان من رئيس بمرتبة وزير ونائب
 رئيس أو أكثر وعدد من النواب المساعدين
 والأعضاء ذوي التخصص في الشريعة
 والأنظمة ، كما نص نظام الديوان على أن
 تؤلف لجنة تسمى «لجنة الشؤون الإدارية»
 لأعضاء الديوان» وتتكون من رئيس الديوان
 أو من ينيبه وستة أعضاء وأن يكون لها بالنسبة
 لأعضاء الديوان نفس الاختصاصات المقررة
 لمجلس القضاء بالنسبة لأعضاء السلك
 القضائي .
 كما نص نظام الديوان على أن مقره مدينة
 الرياض ، ويجوز بقرار من رئيس الديوان
 إنشاء فروع له حسب الحاجة ، وأن يباشر
 الديوان اختصاصاته عن طريق دوائر يحدد
 عددها وتشكيلها واختصاصها النوعي
 والمكاني بقرار من رئيس الديوان ، وقد تم
 إنشاء ثلاثة فروع للديوان في كل من جدة
 والدمام وأبها وتم تشكيل دوائره القضائية
 وتحديد اختصاصاتها ، وسوف يتم بمشيئة الله
 إنشاء فروع أخرى بمناطق المملكة حسب
 الحاجة .
 أما بشأن سؤالكم عن درجات التقاضي
 بالديوان فإن الدعوى تنظر ابتداءً أمام دائرة
 من ثلاثة أعضاء أو دائرة فرعية من عضو واحد
 حسب الضوابط والقواعد المقررة تفصيلاً في
 ذلك ، فإن انتهت الدعوى أمام الدائرة بأي
 سبب من أسباب انتهاء الدعوى أو حكمت
 الدائرة فيها وقرر أطراف الخصومة قناعتهم ،
 فإن الدعوى تنتهي عند ذلك الحد إلا في بعض
 الدعاوى المنصوص عليها في قواعد المرافعات
 والتي يجب تدقيقها أمام هيئة التدقيق
 وجوباً ، أما إذا حكمت الدائرة في الدعوى

- واعترض أطراف الدعوى أو أحدهم خلال المدة النظامية فإن القضية ترفع لهيئة التدقيق وهي جهة قضائية عليا في الديوان تتكون من عدة دوائر كل دائرة تتكون من ثلاثة أعضاء بدرجة قاضي تمييز، وتقوم الهيئة إما بتأييد الحكم أو بنقضه وإعادة القضية إلى الدائرة ناظرة الدعوى، والمجال لا يتسع لبيان ذلك على التفصيل، وكل ذلك مقرر على وجه معلوم للكافة في قواعد المرافعات والإجراءات أمام الديوان وغيرها من الأنظمة والتعاميم والسوابق القضائية.
- أما اختصاصات الديوان فقد نص نظام الديوان في مادته الثامنة على اختصاصاته تفصيلاً وهي:
- أ- الدعوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والتقاعد.
- ب- الدعوى المقدمة من ذوي الشأن بالظعن في القرارات الإدارية.
- ج- دعوى التعويض الموجهة من ذوي الشأن إلى الحكومة.
- د- الدعوى المقدمة من ذوي المنازعات المتعلقة بالعقود التي تكون الحكومة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة طرفاً فيها.
- هـ- الدعوى التأديبية.
- و- الدعوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب جرائم التزوير والرشوة والجرائم المنصوص عليها في نظام مباشرة الأموال العامة.
- ز- طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية.
- ح- الدعوى التي هي من اختصاص الديوان بموجب نصوص نظامية خاصة.
- كما يجوز لمجلس الوزراء إحالة ما يراه من موضوعات وقضايا إلى ديوان المظالم للنظر فيها مع مراعاة قواعد الاختصاص المقررة نظاماً.
- ومن اختصاص ديوان المظالم الفصل في الدعوى المتعلقة بالعلامات التجارية ونظام مكافحة الغش التجاري، ونظام الأحوال المدنية ونظام البريد ونظام الدفاع المدني ونظام المؤسسات الطبية الخاصة ونظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية ونظام عقوبات انتحال صفة رجل السلطة العامة وقرارات اللجنة الطبية الشرعية ونظام مكافحة التستر ونظام براءات الاختراع ونظام الدفاتر التجارية، ونظام حقوق المؤلف، ونظام المحاسبين القانونيين وطلبات تنفيذ

حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿ [المائدة: ٥٠] وقال جل شأنه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: الكتاب والعدل متلازمان، فالشرع كله عدل ليس فيه ظلم ولا جهل، وقال: المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها وقطع المخاصمة، فوصول الحقوق هو المصلحة وقطع المخاصمة إزالة المفسدة، ووصول الحقوق هو من العدل الذي تقوم به السماء والأرض، وقطع الخصومة هو من باب رفع الظلم والضرر، ومن اتبع ما بعث الله به رسوله > كان مهدياً منصوراً بنصرة الله في الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١] وإذا خرج المسلمون عن شرع الله وحكموا بغير ما أنزل الله وقع

أحكام المحكمين الأجنبية ونظام المناطق المحمية للحياة الفطرية وقرارات مكتب السجل التجاري . . وغير ذلك .

كما أنه بموجب قرار مجلس الوزراء عام ١٤٠٧ هـ تم نقل اختصاصات هيئات حسم المنازعات التجارية إلى ديوان المظالم، وهذا اختصاص واسع وكبير، وقد أشار القرار نفسه إلى عظيم هذه المهام في فقرته السابعة والثامنة، وبحمد الله وعونه ثم بما أولاه ولاة الأمر - أعزهم الله - قام قضاء ديوان المظالم بمهامه في ذلك خير قيام.

كما يختص ديوان المظالم بنظر المنازعات فيما يتعلق بالشركات التجارية وتصنيفاتها سواء المنصوص على مسمياتها في نظام الشركات أو الشركات في الفقه الإسلامي، كما يختص الديوان بنظر المنازعات المتعلقة بالوكالات التجارية، والاستثمار الأجنبي، وغير ذلك مما هو منصوص عليه في الأنظمة ذات العلاقة .

* تميز القضاء في المملكة العربية السعودية راجع إلى تطبيقها الشريعة الإسلامية كيف يرى معاليكم هذا التميز؟

- قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ

بأسهم بينهم قال >: «ما حكم قوم بغير ما أنزل الله إلا وقع بأسهم بينهم» والحكم بشريعة الله من دين الله الذي يؤمن به المؤمنون ويتعبدون به رب العالمين وفيه سعادتهم ونجاتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] ومن نعم الله على هذه البلاد أن تأسست هذه الدولة المباركة في سالف عهدها وفي عهدها الحاضر على الدعوة لكتاب الله وستة نبيه صلى الله عليه وسلم وتحكيمها في كل الأمور والقضاء بهما، وقد أولى المؤسس القائد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - القضاء غاية العناية وعظيم الإعزاز وبالغ الاهتمام، وأمر بإنفاذ أحكام الشرع على الكافة، كما أولى الدعوة إلى القرآن والستة وتعليم الناس أمور دينهم جل عنايته حتى تفقه الناس في دينهم وحتى أصبح الواحد منهم لا يرضى إلا بتحكيم شرع الله وهذا أثر من آثار التفقه في الدين ومحبته والعمل به واليقين بعدله وإحاطته، ولقد قام العدل واندرح الظلم واستتب الأمن والرخاء بفضل الله ثم بفضل تحكيم شرعه، وما أمن الحج والحجاج إلا مثال من أمثلة ذلك، وفي هذا يقول الكاتب المصري أحمد حسين:

عندما ذهبت لحج بيت الله الحرام عام ١٣٥٣ هـ كانت شهرة ابن سعود قد سبقته إلى اعتباره الرجل الذي أمّن الحج إلى بيت الله الحرام بما لم يسبق له نظير بعد أن كان الحج إلى بيت الله الحرام يعد الذهاب إليها مفقوداً والعائد منها مولوداً. . إلى أن يقول واصفاً الأمن في عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله -: أصبحنا نسمع عن الحاج الذي سقطت منه حقيبة نقوده على الطريق العام، فظلت حيث هي عدة أيام بلياليها حتى جاء صاحبها والتقطها بنفسه، وقد سبق لي الحديث عن ذلك مفصلاً موثقاً في كتاب أسميته «الفصل في المظالم في المملكة العربية السعودية».

*** مر القضاء في المملكة بمراحل تطويرية، فما مرياتكم عن حال القضاء في المملكة حالياً؟**

- القضاء في المملكة قائم على كتاب الله وستة رسوله >، وشريعة الله كاملة شاملة ثابتة، وقضاء المملكة - وهو يحكم شريعة الله - إنما يسير على نهج واحد لا يتبدل ولا يتغير، وقد أنعم الله على هذه البلاد في عهد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بوفرة العلماء

المتخصصين وزيادة في تيسر طلب العلم والمكتبات والبحوث والدراسات والمؤتمرات والجامع الفقهية، كما شهد وفرة في دور الخبرة وذوي الاختصاص في شتى مناحي الحياة، وهذا له مردود طيب وأثر كبير على القضاء في المملكة خاصة في ظل العصر الحديث وما استجد فيه.

ومن أوجه التطوير صدور كثير من التنظيمات في مجال الحكم والقضاء والمرافعات وغيرها، ومن ذلك أيضاً صدور هذه المجلة القضائية التي نرجو لها النجاح والاستمرار بإذن الله، وقد صدرت عدة مؤلفات موثقة حول تطور القضاء وتنظيماته في المملكة، سواء في وزارة العدل أو في ديوان المظالم، ولا يسع المجال في هذه المقابلة للحديث عن ذلك، وهو أمر معلوم للجميع ومثبت في الوثائق والمؤلفات التي عُنت بذلك.

*** كيف يتم اختيار العضو القضائي في ديوان المظالم؟**

الخصوص يكون للجنة الشؤون الإدارية لأعضاء الديوان بالنسبة لأعضاء الديوان نفس الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى بالنسبة لأعضاء السلك القضائي، كما نص نظام الديوان على الشروط الواجبة في من يُعيّن عضواً في الديوان ومن ذلك حصوله على شهادة من إحدى كليات الشريعة، وأنه يشترط لشغل درجات أعضاء الديوان توافر المؤهلات المحددة للدرجات المقابلة لها في نظام القضاء، كما نص نظام الديوان بأن لأعضاء الديوان الحقوق والضمانات المقررة للقضاة وعليهم الالتزام بما يلتزم به القضاة من واجبات، وفي هذا وفيما يتوخاه الديوان عند التعيين تطبيقاً لهذا، ورفعاً من كفاءة أعضاء الديوان وأعمالهم وحصانة قضائية تكفل بإذن الله الحياد والعدل والقوة في الحق عن علم وبصيرة على هدي من شريعة الله وسلطان هذه الدولة الحاكمة بشرع الله والداعية إليه.

*** هل المجال متاح لكل من يريد التقدم بشكوى للديوان، أو أن القضايا تحال من جهات أخرى؟**

- نصت قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء

- نص نظام ديوان المظالم على أن يجري التعيين والترقية في درجات أعضاء الديوان وفقاً للإجراءات المقررة للتعين والترقية في درجات السلك القضائي، وفي هذا

8 - العدد (8) السنة الثانية - شوال 1421 هـ

رقم ١٩٠ وتاريخ ١٦ / ١١ / ١٤٠٩ هـ على أن ترفع الدعوى الإدارية بطلب من المدعي يقدم إلى رئيس الديوان أو من ينيبه، على أن يرفع

المدعي ما يثبت تاريخ مطالبة الجهة الإدارية بالحق المدعى به إن كان مما تجب المطالبة به قبل رفع الدعوى، ونتيجة المطالبة، أو تاريخ التظلم من القرار المطعون فيه إن كان مما يجب التظلم منه إلى الجهة الإدارية قبل رفع الدعوى، ونتيجة التظلم، وذلك على التفصيل المنصوص عليه في قواعد المرافعات، أما الدعاوى الجزائية والتأديبية فترفع من هيئة الرقابة والتحقيق أمام ديوان المظالم، وكل دعوى بحق عام تتولى الجهات الرسمية المختصة رفع الدعوى فيها، أما الدعاوى التجارية ودعاوى الشركات والوكالات التجارية ونحوها فترفع الدعوى فيها مباشرة أمام الديوان، وقد تحال بعض القضايا من جهات حكومية تم تقدم المدعي بدعواه أمامها.

فإقامة الدعوى أمام الديوان فيما هو من اختصاصه متاح للجميع ولكل حق دعوى تحميه، وحال ورود الدعوى يتم قيدها قضية وتحال للدائرة القضائية المختصة للنظر والفصل فيها بالوجه الشرعي.

❖ فصل الديوان في العديد من القضايا، فهل هناك مجال لنشرها لفائدة الباحثين والمهتمين؟
- تصنيف الأحكام القضائية وطبعها ونشرها في مجموعات على أسس علمية له فائدة عظيمة وأثر كبير في الرقي بالقضاء والقضاة، وله أثره في نشر علوم القضاء الشرعي وأصوله، وله أثره في توثيق ما وصل إليه القضاء والفقهاء في هذه الدولة المباركة، وبذلك يكون أمام القضاة والباحثين والأساتذة والمستشارين والمحامين وواضعي الأنظمة ثروة قضائية تساعدهم في أعمالهم وتنير لهم طريقهم بما اشتملت عليه من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم وأقضية المسلمين واجتهاداتهم خاصة فيما استجد في العصور المتأخرة من قضايا ومعاملات، وعلماء الإسلام في مصنفاتهم كثيراً ما يعضدون ترجيحهم في المسائل الفقهية بأن ذلك «عليه العمل» أي في الفتيا والقضاء، وقد ذكر كثير من العلماء أن مما ينبغي في القاضي من الخصال أن يكون عالماً بأقضية السابقين وأقوال أهل العلم، لا سيما أن القاضي ملزم بتقصي الحق فيما يعرض عليه ومدعو للمشاورة، وقد جاء في تاريخ قضاة

وزارة العدل للمكتبة العلمية، فما تقويمكم لإصدارها؟

- مجلة العدل إصدار استبشر له الجميع، فهي منبر إعلامي متخصص في القضاء في المملكة، وصدورها يعتبر عوناً لكل قاضٍ ولكل من له صلة بالقضاء، ونشراً للقضاء الشرعي وبياناً لتفرده وريادته، وحجة على الكافة، وتعتبر المجلة توثيقاً لما وصل إليه القضاء في المملكة من ازدهار، والحاجة إلى هذه المجلة عظيمة، نسأل الله تعالى للمجلة وللقائمين عليها كل نجاح، ونرجو من القضاة وذوي الاختصاص مدها بالبحوث المتخصصة، كما نرجو من القائمين على المجلة الاهتمام بالبحوث القائمة على استقصاء التأصيل الشرعي وأقوال أهل العلم، والبحوث التي تكثر وتكرر الحاجة إليها، وتقديم ذلك على ما سواه.

*** هل من إضافات تودون التحدث عنها؟**

- أشكر لكم هذا اللقاء وأؤكد لكم بأن ديوان المظالم على استعداد لإمدادكم بكل ما له علاقة بقضاء الديوان، وأسأل الله تعالى لنا ولكم التوفيق والسداد.

الأندلس أنهم كانوا يبعثون برسائلهم إلى المشرف في بعض ما يعرض لهم من أقضية، وكان عمر رضي الله عنه يحث قضاته وولاته على الرجوع إليه.

وقد قام ديوان المظالم بتصنيف أحكامه وطبعها ونشرها في مجموعات لعدد من السنوات في السابق، ولدينا الآن اهتمام بمواصلة هذا العمل رغم ما يتطلبه من جهد دقيق لكي يصدر وفق الأسس العلمية المتعارف عليها في هذا الخصوص، وأحكام الديوان - ولله الحمد - زاخرة بثروة كبيرة من أدلة الشرع وقواعده وأصول القضاء، بل لقد اشتملت على كثير من الأصول والاستدلالات التي قد تخفى مظانها لدى كثير من الباحثين والأساتذة، وكثير من البحوث والدراسات العلمية قد استعانت وتستعين بأحكام الديوان وبخاصة في المعهد العالي للقضاء وغيره من الجهات العلمية ذات العلاقة، ولم يتوان الديوان في تزويد المختصين بما يحتاجون إليه من أحكام أو غيرها بعد إجراء ما يلزم في مثل هذه الأحوال.

*** مجلة العدل مطبوعة جديدة أضافتها**